

مرسوم

بتعديل حدود بندر كفر الزيات الواجب تحصيل عوائد أملاك
على المباني الداخلة فيها

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٩٩
بتحديد دائرة بندر كفر الزيات الواجب تحصيل عوائد أملاك على المباني
الداخلة فيها؛

وحيث ان ما حصل في ذلك البندر من الاتساع يدعو الى تغيير هذه
الدائرة؛

قبناه على ما عرضه علينا وزير المالية بالنيابة، وموافقة رأى مجلس الوزراء؛

رسمنا بما هو آت:

مادة ١ - تكون حدود بندر كفر الزيات كالآتي:

(أولاً) الحد البحري: خط مستقيم طوله ٢٩٩٠ متراً تقريباً ينحرف
شرفاً بنحو ١٠٧ درجة عن الشمال الحقيقي يتسدى من علامة الكيلومتر
رقم ٨٤ الموضوع على ترعة النماحية (المرموز لها على الخريطة بحرف A)
الى منتصف مياه ترعة الباجورية عند الكيلومتر رقم ٧٦,٣٨٥ (المرموز لها على
الخريطة بحرف B).

ملحوظة - هذه النقطة الأخيرة هي نقطة تقاطع منتصف ترعة الباجورية بسم امتداد خط
ينصف السكة الزراعية الواصلة من كفر الزيات الى ايار.

(ثانياً) الحد الشرقى: من محور ترعة الباجورية ابتداء من نقطة B
سالفة الذكر حتى نقطة تقاطعه مع محور خطوط سكة حديد الحكيمية
الواصلة من القاهرة الى الاسكندرية (المرموز لها بحرف C على الخريطة).

(ثالثاً) الحد القبلي: (١) خط مستقيم طوله ٢١٩٠ متراً تقريباً
يتسدى من النقطة C المذكورة قبلاً وينحرف غرباً بنحو ٩٤ درجة عن
الشمال الحقيقي الى منتصف الكوبرى الحديدى المقام على ترعة النماحية

للسكة الزراعية الموصلة من كفر الزيات الى شوفى (ومرموز له بحرف D
على الخريطة)؛ (ب) من امتداد الخط C-D سالف الذكر حتى يتقاطع
مع منتصف مياه نهر النيل (المرموز لنقطة تقاطعه على الخريطة بالحرف E).

(رابعاً) الحد الغربى: (١) خط مستقيم طوله ١٣١٠ متراً تقريباً وينحرف
غرباً بنحو ١٣٨ درجة عن الشمال الحقيقي يتسدى من الكيلومتر رقم ٨٤ الواقع على

ترعة النماحية (المرموز له على الخريطة بحرف A) الى الكيلومتر رقم ١٢٤ الواقع
على الجسر الأيمن لنهر النيل (والمرموز له بحرف G على الخريطة)؛ (ب) من

امتداد الخط A-G المذكور أعلاه حتى نقطة تقاطعه بمنتصف مياه نهر النيل
(ومرموز لها على الخريطة بالحرف F)؛ (ج) خط ينصف مياه نهر النيل

يتسدى من النقطة F وينتهى الى النقطة E المذكورة آنفاً.

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ مرسومنا هذا من أول يناير سنة ١٩٢٢ م

مدر برى رأس العين في ٣٠ محرم سنة ١٣٤٠ (١٣ أكتوبر سنة ١٩٢١)

فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية
وزير المالية (بالنيابة) وزير الداخلية (بالنيابة)
أبراهيم فتحى رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)
ثروت

مادة ٢٩ - على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون الذى يعمل
به ابتداء من السنة الدراسية ١٩٢١ - ١٩٢٢ م

مدر برى رأس العين في ٣٠ محرم سنة ١٣٤٠ (١٣ أكتوبر سنة ١٩٢١)

فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية
وزير المعارف العمومية وزير الداخلية (بالنيابة)
جعفرولى رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)
ثروت

قانون نمرة ٢٧ لسنة ١٩٢١

بفرض رسوم مؤقتة على ضريبة الأطنان بمديرية الفيوم

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على المادة ٣٥ من القانون النظامى الصادر في أول يولييه
سنة ١٩١٣؛

وعلى القانون نمرة ٤٧ لسنة ١٩٢٠ الفاضى بأن تكون الرسوم المؤقتة على
ضريبة الأطنان بمديرية الفيوم بنسبة ١٠ فى المائة لمدة سنتين اعتباراً من
أول أبريل سنة ١٩٢٠ لغاية ٣١ مارس سنة ١٩٢٢؛

وعلى قرار مجلس مديرية الفيوم الصادر في ١٤ يولييه سنة ١٩٢١؛
وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية، وموافقة رأى مجلس الوزراء؛

رسمنا بما هو آت:

مادة ١ - الرسوم المؤقتة على ضريبة الأطنان بمديرية الفيوم البالغ قدرها
عشرة فى المائة والمقررة بمقتضى القانون نمرة ٤٧ لسنة ١٩٢٠ المشار اليه
يستمر تحصيلها لمدة ثلاث سنوات أخرى اعتباراً من أول أبريل سنة ١٩٢٢
لغاية ٣١ مارس سنة ١٩٢٥.

مادة ٢ - تحصل هذه الرسوم فى المدة المشار اليها مع أقساط الأموال
وبقسمتها.

مادة ٣ - على وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما
فيما يخصه ما

مدر برى رأس العين في ٣٠ محرم سنة ١٣٤٠ (١٣ أكتوبر سنة ١٩٢١)

فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية
وزير المالية (بالنيابة) وزير الداخلية (بالنيابة)
أبراهيم فتحى رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)
ثروت